

ف

ن

المغالطة !!

. لا يمكن ان ينتظر...!!
 والحقيقة اننى لم اقتنع بهذه الحجة او اوافق عليها، فانا لا ارى اى علاقة بين التحديات وبين نظام حكم يقوم على ارادة اغلبية الشعب، لأن هذه الاغلبية هي التي ستواجه هذه التحديات، وهي التي ستخوض المعرك، فمن حقها الطبيعي ان تقول متى.. وكيف.. هذا بالإضافة الى ان الديمقراطية لم تكن في يوم من الايام حائلاً بين اى شعب وبين تحقيق اهدافه، فالديمقراطية كانت خلال الحرب العالمية الثانية موجودة في بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، فلم تمنع او تؤخر انتصار الحلفاء، وكانت غائبة في المانيا وابطاليا فلم تقدر الانظمة الشمولية على تحقيقات اي انتصار...!!.

وعندما اطاع اليوم كتابات بعض الاقلام، يزداد ايمانى بان

الديمقراطية لا يدافع عنها الا

الديمقراطيون

وبان «العقلية» الشمولية ليست هي

العقلية التي تدافع عن الديمقراطية

إلا من منظور واحد هو امكانية

العودة الى الحكم عن طريق صناديق

الانتخاب، مادامت بقية الطرق

للوصول الى الحكم مفلقة في

وجهها. والمتتبع لما تنشره هذه

الاقلام يجده في معظمها دائراً حول

موضوع واحد هو المقارنة بين زيد

وعمر، وزيد هو عبد الناصر اما

عمرو فهو السادات»!!، مع ان المقارنة

الحقيقية يجب ان تكون بين انظمة

الحكم الشمولي وانظمة الحكم

الديمقراطى، اى بين صناديق

الانتخاب وبين مدافعي الدبابات

واجهزة المخابرات...??

بل ان بعض الكتاب يكونون

خلطوا عجبياً من اقلام تدافع عن

الشىء بنفس «المقدرة» التي تدافع بها

عن ضده، الى جانب كتاب اكلوا على

كل الموائد. داخل مصر وخارجها.

وهكذا في نظر بعض الاقلام

السادات خائن لانه تعاون مع روجرز

وكيسنجر لكن عبد الناصر وطني

عندما تعامل وتعاون مع خروشوف

وبرجينيف، وحرب اليمن الدائرة الان

بين شماله وجنوبه هي حرب من اجل

مصالح دول اجنبية، لكن حرب اليمن

التي اعلنها وخسرها وانسحب منها

عبد الناصر بارادته المنفردة كانت

من اجل «القومية العربية»، والامن

القومى العربى، الى آخر هذه

التعابيرات التي يجيد الناصريون

استخدامها، وال الحرب ضد الإرهاب

اهدار للحرية وحقوق الانسان لكن

زوار الفجر واحداث «كمشيش»

ومحاكمات الاخوان عام ٦٥ واعدام

قادتهم كان من اجل الدفاع عن الحرية

وعن حقوق الانسان...؟؟ والاحكام

العرفية الان انتكاسة ديمقراطية

لكنها كانت فى عهد عبد الناصر

ضرورة وطنية»!!!.

ونصحتى لهؤلاء الكتاب. ومنهم

اصدقاء اعزاء. هي ان يفهموا ان

هناك قضية واحدة يحد ان تجتمع

حولها كل القوى الوطنية هي قضية

الديمقراطية اما تصفية الحسابات

القديمة، والمحاسبة بين زيد وعمرو

فهي قضايا ماضى وانقضى زمانها.



بعلم: احمد طلعت المعامي

تجمعنى ببعض رموز الفكر الناصري صداقة وطيدة، رغم اختلافهم في الرأى حول كثير مما جرى في مصر خلال فترة الحكم الناصري، لكن هذا الخلاف في الرأى لم يكن. في يوم من الأيام. قياداً على علاقة المعازة والاعزار. ومعظم الخلاف يدور من وجهة نظرى. حول قضية الديمقراطية فانا انتقمى الى جيل لا يعرف طريقاً لحكم بلد من البلاد إلا طريق صناديق الانتخاب، جيل لا

يؤمن بنظرية المزايا الشخصية والقدرات

«الخارقة»، لشخص

من الاشخاص، وإنما

يؤمن بضرورة العمل الجماعي من اصحاب

الفكر المتقارب على

الساحة السياسية من أجل الحصول

على تأييد الأغلبية لهذا الفكرة عن طريق

الرأى الحر، والارادة الطيبة من كل قيد فيما عدا قيود

القانون، التي هي.

منذ البداية. ارادة

الأغلبية صبغت في

مواد وفي نصوص، مما يكس بها

الشرعية وينتها

قوتها الأمارة.

ولقد تجادلت طويلاً مع الاصدقاء الناصريين حول فكرة الديمقراطية، وكيف أنها ترفض. منذ البداية.

القبول بحكم الفرد مهما كانت مواهبه، والحكم الشمولي مهما كانت دوافعه، لذلك فان الرفض ليس رفضاً لشخص ذاته وإنما رفض لفكرة

الحكم الفردي من أساسها. واعترف بأنى. من خلال هذا الجدل لم اكن

اقتنع بالحجج الناصرية التي تقول بأن بعض «الافراد» قد تجسد فيهم

أمال شعوبهم، او يتتحولون إلى تعبير عن ارادة هذه الشعوب، بحسن نيتهم وبقرارهم. لكنني اعتذر عن عدم

الانضمام إلى جماعة المؤسسين على اعتقاد. ربما كنت مخطئاً فيه. بان

الذين مارسوا الحكم الشمولي بكل

ما فيه من تجاوزات، ليسوا هم الذين

يستطعون بناء الحكم الديمقراطي او الدفاع عنه. فالمنطق ليس واحداً

والنتائج بالضرورة لن تكون واحدة...!!.

ولقد حاول الاصدقاء اقناعي بان

الزمن قد تغير وبيان عبد الناصر نفسه كان ينوى ان يتحول بنظامه

الديمقراطي والتعددي. لكن فترة

اجبرته على ان يعيد ترتيب

الأولويات، وان يؤجل عملية التحول

الديمقراطي إلى ما بعد «قهر». هذه

التحديات فالديمقراطية تستطيع ان

تنتظر لكن الاحتلال الاسرائيلي. مثلاً